الفصل الاول في المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع ليدل
على شيء بعينه وهي ستة اقرب الاول المضمر قالوا
ان الاصل في الاسماء التنكير والتعريف طارئ عليه على السلف
في باب ما لا ينصرف والنكرة ما لم يختص بواحد من جنس
فيكون شائعا في امته كرجل وفرس وشبههما والمعرفة
ما وضع ليدل على شيء بعينه وهي ستة اقرب قولنا
المضمر قالوا لانه عبارة عن اسم يتفق الاشارة اليه المتكلم و
المخاطب او غيرهما بعد ما سبق ذكره اما تحقيقا او تقديرا
ولا فرق بين ضمير المعرفة والنكرة في انه لا يكون كل
واحد منهما نكرة نحو زيد ضربته فيكون معرفة كزيد لان
لا يكون في هذا الكلام الا لزيد وكذا اذا قلت جاءني
رجل ضربته لانه رجلا وان كان نكرة في اول الكلام الا
انك لما ذكرته فقد عرفته بعض التعريف وصار اخبارك عنه
بالمجيء من الاسباب التي تقرر له عند السامع معرفة فاذا
اخبرته فقلت ضربته كان ضميرا معرفة لمتساويه زيدا في قولك
زيد ضربته من حيث انه لا يكون لغيره في هذا الكلام قالوا
واعرف انواع المعارف هو الضمائر لانها بمنزلة وضع

اليد

اليد اذا شيء اخا يضمر بعد بلى ترف واعرف انواع الضمائر
ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم ما هو غيرهما والغائب العلم الخاص كزيد
وعمرو قالوا في تعريف العلم الخاص انه الذي علق على شيء بعينه
عليه يتناول ما شبهه وانما قيد بالقيد الاخير احترازا عن
المضمر والمبهم لانك اذا قلت لزيد بطلا هو لا يمتنع
ان يتناول بكرا او خالدا بخلاف زيد وعمرو وانما
قيد بقيد العلم الخاص احترازا عما كثر من الاعلام كحكم
من زيد بعينه وكذلك فان لفظ العلم يطلق على
ثلاثة باعتبار ما كان عليه العلم والعلم كما يكون
للافراد يكون للاجناس نحو اسامة وثعالة ويميز بينهما
والثالث ما فيه لام التعريف للجنس اللام وحدها
عند سيبويه والتعريف والهمزة للوصل مجلوبة لئلا
يبدأ بها الا ترى انها الاخف لا تثبت في الدرج وعند الخليل ان
حرف التعريف ال كعل وبل وانما حسن التخفيف بالنقل
لكثرة الاستعمال ثم ان الاسم الداخل عليه اللام اما ان
يكون به المراد للحقيقة مع قطع النظر عن عوارضها او
فردا من افرادها فان كان الاول كان التعريف تلك

بتقدير

Copyright © King Saud University